الإصلاح الإداري الإلكتروني كسبيل لمكافحة الفساد الإداري والمالي في الإدارة العمومية

معمر بوطالبي
أستاذ مؤقت بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة الجزائر3 / الجزائر

سايب زيتوني
أستاذ مؤقت بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة الجزائر3 / الجزائر

ملخص:

إن الفساد بصفة عامة والفساد المالي والإداري بصفة خاصة، ظاهرة خطيرة تمس الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، و من هنا جاءت دراستنا هذه لتسليط الضوء على الأوجه التي تتجسد فيها والتي كان من أبرزها: الاختلاس، الرشوة، وتبديد المال العام، المحاباة، البيروقراطية وتبييض للأموال...، كما تطرقنا إلى إظهار أهمية الإصلاح الإداري و الالكتروني.

وتبين لنا أن لعالمنا العربي النصيب الأكبر من هذه ظاهرة الفساد الإداري والمالي ، بدليل تذيل معظم الدول العربية للتقارير الدولية، والتي كان من أبرزها تقارير "منظمة الشفافية الدولية"، هذه المراكز المتراجعة والتي تعود وبشكل رئيسي إلى تمركز سلوكيات الفساد في المواقع العليا للسلطة، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية، انتشار الفقر وغياب الديمقراطية،و قلة الإصلاحات الإدارية الالكترونية التي تحد من هذه ظاهرة الفساد ، خصوصا في المؤسسات العمومية مع غياب قواعد الرقابة، المساءلة والمحاسبة يعتبر من الأسباب الرئيسية في تغلغلها وانتشارها مما يخلف آثارا مدمرة ونتائج سلبية لا تطال الجانب الاقتصادي فقط، بل يتعداه ليمس الجانب السياسي والاجتماعي والثقافي ...، للمجتمع ككل، وهذا بالرغم من كل الجهود العربية والدولية المبذولة في سبيل محاربتها.

Résumé

La corruption en générale et la corruption financière et administrative en particulier, est considérée comme un phénomène dangereux qui préoccupe les payés développées et en développement sur le même pied d'égalité, mais le degré de sa propagation diffère d'un pays à un autre, c'est pour cela que notre étude est venue pour donner la lumière sur les principaux aspects qu'elle peut prendre, et dont les principaux sont: la corruption, le favoritisme, le détournement de fonds, la dilapidation des deniers publiques, la bureaucratie, le blanchiment d'argent…, aussi en a fait ressortir les principales causes, dont les salaires étatique très bas, la faiblesse de la règlementation sur les impôts et sa complexité (des lois fiscales,), en plus l'inadéquation des peines prononcées à l'encontre des corrompus par rapport au volume de l'infraction commise.

Aussi, il s'est avéré que notre monde arabe est touché largement par ce phénomène, la preuve, les rapports internationaux classent la majorité des payés arabe en queue de List, dont les plus importants sont Les rapports de "Transparency International", ce bas du classement dont la conséquence principale revient à la concentration des actes de corruption au niveau des hautes instance gouvernementale, en plus des interventions étrangères, la prolifération de la pauvreté et l'absence de démocratie, donc l'absence des règles de contrôle est l'une des raisons principales de sont enracinement et sont développement, ce qui provoc des effets dévastateur et des conséquences négatifs, ne touchons pas seulement l'aspect économique, mais affecte aussi l'aspect politique, social et culturel..., de La société en générale, et ceci malgré tout les efforts des payés arabes et international déployés pour la combattre.

مقدمة:

تتميز الإدارة العمومية في الوقت الحالي بالركود والفشل نظرا لنقص الكفاءات والقدرات، وتأسيسا على ذلك فإن الإدارة العمومية تهدف إلى تحقيق الخدمة العامة التي ترسمها السياسة العامة للدولة، لكن الإدارة العمومية في الدول النامية بحاجة كبيرة إلى تغيير جذري لوضعيتها نظرا للتعسف الموجود على مستوى مختلف المصالح ما أدى إلى ضياع حقوق المواطنين وانتشار الفساد الإداري وهدر المال العام.

ويعتبر الجهاز الإداري الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة الحكومية العامة ونعني الحكومة في هذا السياق السلطة التنفيذية في الدولة لكون هذه الهيئة هي التي تتصل مباشرة بأعضاء المجتمع.

إن الفساد الإداري يتعلق بمظاهر الفساد والانحراف الإداري أو الوظيفي من خلال الإدارة والتي تصدر من الموظف العام أثناء تأدية العمل بمخالفة التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية، أي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة.

إن الفساد الإداري والمالي ظاهرة مستمرة ذات ممارسات غير شرعية لها أبعاد وتوصيفات متعددة بتعدد أنواعها ومظاهرها وأدواتها التي تنعكس تأثيراتها على مجمل العملية التنموية وبالتالي على رفاهية المواطن.

كما تعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان النامية حيث تعتبر ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، حيث أخذت تنخر في جسم مجتمعاتها.

إن ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة طبيعية في المجتمعات حيث تختلف درجات هذا الفساد إلى اختلاف تطور مؤسسة الدولة، إما في بلدان العالم الثالث فإن لفساد مؤسسات الدولة وتدني مستويات الرفاه الاجتماعي تصل إلى أقصى مدياتها، وهذا ناتج عن درجة التخلف وازدياد معدلات البطالة. فالفساد قد ينتشر في البنى التحتية في الدولة والمجتمع، وفي هذه الحالة يتسع وينتشر في الجهاز الوظيفي ونمط العلاقات المجتمعية فيبطئ من حركة تطور المجتمع ويقيد حوافز التقدم الاقتصادي.

يحضى موضوع الإصلاح الإداري في الوقت الراهن باهتمام متزايد على مختلف الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، إذ يكثر الحديث عن ضرورة إصلاح نظم الإدارة المحلية وتحسين الخدمات التي تقدمها الحكومات للمواطنين.

ولقد أصبح من اللازم إقامة مجتمع معلومات أو ما يسمى بالحكومة الإلكترونية لتسهيل عملية المراقبة لمختلف الإدارات وذلك من خلال تعميم التكنولوجيات الحديثة عليها من أجل عصرنة الإدارة وأساليب التسيير المؤدية بدورها لتحسين الخدمات الموجهة للمواطن، ومن بين التي لم يتم تحضيرها في هذا المجال البطاقة البيومترية، البطاقة الإلكترونية للسكن، التعليم الإلكتروني، المرصد الوطني للمعلومات، الصحة الإلكترونية، جواز السفر البيومتري، البريد الإلكتروني، وبصفة عامة الإدارة العمومية الإلكترونية.

1. مشكل البحث:

من هنا تتبلور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى تأثير الأنظمة التكنولوجية للمعلومات الإدارية على الإصلاح الإداري في الإدارة العمومية؟

وللإحاطة بالموضوع أكثر تم تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

أ. ما المقصود بالفساد الإداري والمالي؟

ب. هل هناك تأثير للفساد الإداري والمالي على أداء الدولة؟

ج. ما هي الحلول الناجعة لمعالجة الفساد الإداري والمالي والقضاء على مظاهره من أجل إصلاح الإدارة العمومية؟

د. هل نظام تكنولوجيا المعلومات كفيل لعصرنة الإدارة العمومية وحل المشاكل الموجودة بين الإدارة والمواطن؟

ه. هل الإدارة العمومية الجزائرية مؤهلة لإقامة نظام إداري إلكتروني؟

2. وسيتضمن البحث المحاور التالية:

أولاً: تحديد مفهوم الفساد المالي والإداري؛

ثانياً: أنواع الفساد الإداري والمالي ومظاهره وسبل معالجته؛

ثالثاً: الإصلاح الإداري الإلكتروني للإدارة العمومية؛

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولا: مفهوم الفساد الإداري والمالي

يعتبر الفساد ظاهرة عامة، أو ربما مجموعة من الظواهر المرتبطة مع بعضها بطرق مختلفة، ولا يوجد تعريف تحليلي واحدا" له، وإنما توجد تعاريف متعددة، مما يتطلب النظر إلى أمثلة محددة لنشتق منها التعريف الذي سوف لن يكون تعريفا: تاما على أية حال، ولكنه سيكون تعريفا يخدم الغرض الذي نحن بصدده. فالتعريف – حسبما يراه ماكس ويبر Max Weber - ينبغي أن يتشكل بصورة تدريجية من الأجزاء المختلفة التي تؤخذ من الواقع التاريخي كي تكّون في مجموعها تعريفا، وهكذا فالمفهوم النهائي الحاسم لا يمكن الوصول إليه مع بداية البحث والاستقصاء،

ولكن ينبغي أن يتبلور في النهاية. وبالرغم من اختلاف الساسة والباحثين الأكاديميين على تعريف الفساد إلا أنهم يتفقون على آثاره ونتائجه [1].

1. مفهوم الفساد في القرآن الكريم:

وردت عبارة (الفساد) وتعريفاتها في القرآن الكريم، كما وردت آيات تتناول مفاهيم الفساد المختلفة،كالغش والتبذير والإسراف والربا والاكتناز، وأكل السحت... وغيرها من المفاهيم التي تسبب آثارا سيئة على المجتمع وسلوكه وموارده، وكل تلك الآيات تنبذ الفساد وتحذر منه وتعتبره مدعاة لغضب الله (فانظر كيف كان عاقبة المفسدين) (النمل / 14). كما تعرض القرآن إلى مسألة النزاهة والحكم من خلال إقامة العدل والقسط ومحاربة الظلم وعدم التعدي على حقوق الآخرين. ولم يكتف القرآن بتحريم المفاسد، وإنما وضع حلولا لكيفية تجنبها من خلال تربية النفس باتجاه المثل العليا والسعي للحصول على مرضاة الله تعالى.

وهكذا نجد أن التعاريف لمفهوم الفساد تتعدد وتختلف، ولعل ذلك الاختلاف راجع لسببين :

الأول: عدم اتفاق الباحثين على أي نوع من أنواع السلوك الذي ينبغي إدراجه أو استبعاده من مفهوم الفساد.

الثاني: اختلاف الثقافة من بلد لآخر، وكذا القوانين والأعراف الاجتماعية التي تجيز سلوكيات معينة فاسدة في نظر بلدان أخرى.

2. الفساد الإداري:

ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفية في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية، ويشمل الرشوة والمحاباة والمحسوبية والاحتيال.

تعرف منظمة الشفافية الدولية للفساد الإداري على أنه: "إساءة استعمال السلطة لأغراض خاصة" وهذا التعريف يشمل المكاسب المالية والمادية لتعزيز السلطة الإدارية".

ويعرف بأنه إخلال بالمصالح والواجبات العامة.

ويعرف أيضا على أنه ذلك التصرف الذي يصدر من الموظف العام الذي يستخدم المنصب العمومي لتحقيق مكاسب خاصة ويشمل ذلك الرشوة والابتزاز وهما ينطويان بالضرورة على مشاركة طرفين على الأقل،كما يشمل أيضا أنواع الأعمال المحظورة الذي يستطيع المسؤول العمومي القيام بها بمفرده ومن بينها الاحتيال والاختلاس[2].

1- ا.د يحي غني النجار، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، مقال من الإنترنت.

2- هاشم الشمري، ايثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، مرجع سابق، ص ص23-24.

3. مفهوم الفساد المالي:

ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية ويشمل صفقات السلاح، انتشار الجريمة المنظمة، تهرب ضريبي وجمركي، والتسيب المالي وهدر المال العام...إلخ.

يقصد بالفساد المالي ذلك السلوك غير القانوني المتمثل في هدر المال العام وأعمال السمسرة في المشاريع وتجارة السلاح. ويتخذ هدر المال العام عدة صور أهمها[3]:

أ. اختلاس المال العام والعدوان عليه؛

ب. المتاجرة من خلال الوظيفة وذلك من خلال أخذ رسوم مقابل خدمة تقدمها الدولة مجانا؛

ج. التزوير والتزييف في العملة وبطاقات الائتمان وقد يتم من خلال التسوق عبر شبكة الإنترنت.

ثانيا: أنواع الفساد الإداري والمالي وسبل معالجته

سوف نميز في هذا المحور أنواع الفساد الإداري وسبل معالجته سواء من منظور الإدارة الحديثة أو المنظور الإسلامي.

1. أنواع الفساد الإداري والمالي:

تختلف أنواع الفساد الإداري والمالي تبعا للزاوية التي ينظر له منها، فهناك من يرى بأن أنواع الفساد تختلف طبقا للحيثيات المرتبطة بها وكالآتي:

أ. أنواع الفساد من حيث الحجم:

- **الفساد الصغير**

(فساد الدرجات الوظيفية الدنيا) وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوي من الآخرين.

- **الفساد الكبير**

(فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين) والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو أهم وأشمل وأخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة .

ب. أنواع الفساد من ناحية الانتشار:

هناك نوعين من الفساد هما:

- **فساد دولي:**

وهذا النوع من الفساد يأخذ مدا واسعاً عالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر.

ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطياً يلف كيانات واقتصادات على مدى واسع ويعتبر الأخطر نوعاً .

3- هاشم الشمرتي، ايثار الفتلي، مرجع سابق، ص ص23-30.

- **فساد محلي:**

وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع مؤسسات أو كيانات كبرى أو عالمية) .

ج. الفساد من حيث نوع القطاع:

يقسم الباحثون في الشؤون الاقتصادية الفساد إلى قسمين هما:

- **فساد القطاع العام:** لقد وجد قطاع الدولة لكي يبقى وإن بقاءه مرهون بأدائه وفعاليته، وتحقيق الأهداف التي وجد من أجلها أصلا لخدمة المجتمع وأفراده، ولكن الشكوى كانت ومازالت من الفساد والهدر الغالب على مؤسسات الدولة حتى إن من هم في السلطة يعانون من هذه الظاهرة وهذا ما يظهر واضحا في خطبهم وتصريحاتهم الداعية للإصلاح ومحاربة الفساد، وبالتالي نرى أن الفساد في القطاع العام هو الفساد على مستوى الهيئات الإدارية العمومية.

- **فساد القطاع الخاص:**أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية، وبالتالي نرى أن الفساد في القطاع الخاص هو الفساد في شركات الخواص[4].

د. أسباب الفساد في النشاط الاقتصادي:

إن من بين أسباب الفساد مايلي[5]:

- **انتشار مظاهر التخلف:**

ويمكن أن نقسم هذه المظاهر إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

✓ **التخلف في التعليم:**

إن معظم هذه الدول تصنف ضمن قائمة أكثر دول العالم انتشاراً للأمية، حيث تزيد نسبة الأمية الحقيقية في بعض بلدانها عن 80 % من تعداد السكان. ففي ساحل العاج يبلغ نسبة متعلميها 42 , 4 % من مجموع السكان.

وعلى الرغم من أن هناك بعض الدول بذلت جهودا لابأس بها في سبيل معالجة ظاهرة الأمية (مثل نيجيريا) إلا أن نسبة الزيادة السكانية المرتفعة جداً لم تساعد الحكومة على تصحيح الوضع القائم. وتعود أسباب التخلف في مجال التعليم إلى عدة أسباب هي :

1- تأخر استقلال هذه الدول؛

2- بطئ البرامج الإنمائية في مجال التعليم؛

4- هاشم الشمرتي، ايثار الفتلي، مرجع سابق، ص ص45-50.

5- محمد سعيد العمور، مظاهر الفساد في النشاط الاقتصادي بدول مجموعة (سي. دي. أو) الإسلامية ، الجامعة الإسلامية بالنيجر، بدون سنة، ص 14.

3- الثقافة الشعبية والتي تفضل مشاركة الأولاد وخاصة البنات في الإنتاج الزراعي والحيواني على إنفاق عشرين سنة في التعليم، وبعد ذلك يواجه مشكلة التوظيف، فإن حلت مشكلة التوظيف لم يسلم من مشكلة المرتب الحكومي المتدني.

✓ **التخلف في التنظيم الإداري:**

وهذا نتيجة طبيعية للتخلف في التعليم وانتشار مظاهر الأمية، والذي يدعمه التنوع اللغوي والقبلي، الذي يؤدي إلى ولاء للقبيلة أكثر من الولاء للدولة. حتى عبرَّ أحد الزملاء عن التنوع في بلده فقال " نحن لا نتفق إلا في أمرين الإسلام واللغة الفرنسية " وهذا يؤدي إلى تعقيد الجوانب الإدارية، حيث إن كل مسئول إداري يسارع لمساعدة من هو من بني جلدته (قبيلته ولغته)

✓ **التخلف في التنظيم السياسي:**

➢ النظام السياسي: المتبع في معظم الدول: إن من أمثلة الفساد المتسببة عن العامل السياسي أكثر من أن تحصى، وخاصة في بلدان إفريقيا الغربية حيث تكاد تكون الدولة ومواطنيها في خدمة الرئيس وحاشيته على عكس ما ينبغي ويفترض . أي الرئيس وحاشيته في خدمة الشعب.

➢ تقاعس الحكومات عن التدخل من أجل مراقبة سير العمل في مؤسسات وسلطات الدولة.

إن عدم مراقبة تطبيق النظم واللوائح، يؤدي إلى الترهل الإداري، والبيروقراطية المعرقلة لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، كما يساعد على تفشي كافة المظاهر المسيئة والمخالفة أصلا للقانون كالرشوة والمحسوبية.

➢ عدم تمكين ذوي الخبرة من تقلد مناصب صنع القرار، وإقصاء كل من يقف في وجه التيار الانتهازي والمستفيد من الوضع الاقتصادي القائم.

➢ وجود الطبقية في المجتمع.

من الملاحظ عموماً احتفاظ المجتمع بتقسيمات اجتماعية عائدة إلى الثقافة الشعبية حيث تعزز، وتجل بعض المهن، وتحقر، وتسخر من بعض المهن فمن المهن التي ينظر إليها بإزدراء مهن (الحدادين والدباغين والسقائين (باعة الماء) والرعاة). بينما ينظر باحترام إلى مهن التجارة والوظائف المهنية المكتسبة من التعليم الجامعي كالطب والهندسة والتعليم. وتأخذ مهن كالزراعة منزلة متوسطة.وقد يتطرف المجتمع فيصل الأمر إلى حد عدم التزاوج بين أرباب هذه المهن.

➢ انتشار البطالة والجريمة المنظمة (العصابات) . بيع المخدرات.

➢ ارتفاع قيمة الدين الخارجي للدولة و اتجاه كثير من الدول إلى الاقتراض الخارجي.

2. مظاهر الفساد في النشاط الاقتصادي:

هناك عدة مظاهر وهي:

أ. **الرشوة:** فما يحوزه رجال الجمارك من جيوب المواطنين هو أكثر بكثير مما يدخل في خزينة الدولة. وما يتقاضاه رجال الشرطة على نواصي الطرق من أيدي سائقي السيارات هو أكثر بكثير مما يدخل خزينة الدولة من رسوم وغرامات المخالفات المرورية.

ب. اتساع التعامل بالربا:

تكاد أن تكون معظم المعاملات المالية والمصرفية في دول غرب إفريقيا قائمة على أساس الفوائد الربوية، فمعظم البنوك العاملة هي بنوك دولية أو إقليمية وقلما تجد بنك وطني.

ج. الغش: ويتخذ الغش عدة مظاهر أهمها :

- الغش في البضائع، بتغيير تواريخ الاستهلاك.

ويقع الغش في هذا المجال من خلال تبديل تواريخ الصلاحية، حتى أن أحد المتابعين لمثل هذه القضايا اعتبر إفريقيا عموما أهم مكان للتخلص من السلع التي على وشك انتهاء صلاحيتها وخاصة الأطعمة المحفوظة. وأهم أماكن تصديرها هي بريطانيا واستراليا وفرنسا وأسبانيا. وأهم الدول التي ترسل إليها هذه الأطعمة هي النيجر وتشاد ومالي والسنغال ونيجيريا وبوركينا فاسو.

- الغش في الصناعة وذلك بتقليد المصنوعات الأصلية، وتغيير أماكن المنشأ.

د. الاحتكار:

وهى ظاهرة مرتبطة بنشاط السوق ومدى الحرية الاقتصادية المتوفرة وغياب الرقابة الفعالة، وتكاد تنحصر مظاهر الاحتكار في دول غرب إفريقيا على المواد الغذائية بشكل خاص كالأرز والدخن والذرة والفول السوداني واللوبياء وهي المحاصيل التي تستخدم كقوت للسكان في تلك المنطقة. ويعود السبب في ذلك لغياب الجهات الرسمية ممثلة في الدولة لشراء محاصيل المواطنين والمزارعين وقت حصادها لعدم توفرهم على أماكن وإمكانيات لتخزينها فتتدهور أسعار الغلات إلى أبخس الأثمان

والمظهر الثاني لأشكال الاحتكار هو احتكار الاستيراد أو ما يسمى (ترخيص حصرية الاستيراد)

ه. اختلاس الأموال العامة من قبل الموظفين في الحكومة:

إن نسبة لا بأس بها من الموظفين في دوائر الدولة، وفي غياب يكاد يكون كامل وشامل للرقابة الفعالة " يصبح همهم الأول ملئ جيوبهم بالمال العام، دون اعتبار للحالة الاقتصادية للدولة أو الوضع المالي العام للميزانية ".ومن صور هذا الاختلاس أن بعض المشاريع المفترض لها أن تنتهي في زمن معين لاتنتهي أبداً. وأن مشاريع أخرى قيمتها محدودة ومعروفة توضع لها ميزانية هائلة .

و. استغلال الدول الكبرى الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها هذه الدول من أجل الاستمرار في نهب ثرواتها.

3. نتائج الفساد في النشاط الاقتصادي:

أ. هجرة العقول والشباب إلى خارج بلدانها؛

ب. انعدام الثقة بالمصنوعات المحلية؛

ج. زيادة غنى الأغنياء، وزيادة فقر الفقراء؛

د. وجود طبقة للمنبوذين؛

ه. انتشار السرقات المقترنة بأعمال العنف؛

و. تفكك الأسر و انهيار القيم والأخلاق في المجتمع؛

ز. نتائج ذلك في الخارج:

على المستوى الخارجي أصبحت معظم هذه الدول لا تحظى باحترام الدول والمؤسسات الدولية، بل معظمها لدية مكتب للبنك الدولي يراقب الوضع الاقتصادي الكاميرون، مصنفة تحت أكبر دولة منتشر فيها الفساد الإداري.

النيجر، وتشاد، ومالي، وغينيا بيساو، وجامبيا مصنفات كأفقر دول في العالم.

نيجيريا، مصنفة كأكبر دولة تزور فيها بطاقات المنشأ. (للصناعات المقلدة).

4. معالجة الفساد الإداري والمالي:

سوف نقوم بمعالجة الفساد الإداري من منظور الإدارات الحديثة أولا ثم من المنظور الإسلامي كما يلي:

أ. علاج الفساد الإداري من منظور الإدارات الحديثة:

سعت مختلف الإدارات الحديثة إلى إيجاد حلول للفساد الإداري والمالي لكن رغم هذا مازال الفساد متفشيا في المجتمعات، وبهذا لا يمكن القول أن هذه الإدارات لم تقم بواجبها بل إن الفساد قد انتشر بكثرة، وعلى هذا فيجب العودة إلى تحكيم شريعة الله عز وجل وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، للقضاء على الفساد بصفة نهائية وذلك بتربية الأفراد على العقيدة السليمة والصحيحة الخالية من الشوائب والبدع المهلكة.

ماذا نملك لمحاربة الفساد:

حيث يشكل الفساد الأكبر كارثة على المستوى المادي والأخلاقي، فكيف يمكن معالجته؟ بينما يصعب تصور إمكانية القضاء النهائي على الفساد، توجد الآن جماعات كثيرة في العديد من الدول تعمل مع التحالف الدولي لوضوح المعاملات وتؤمن بإمكانية الحد من إلى درجة كبيرة .وحسب تصريحات جيريمى بوب، المدير العام للتحالف، يجب أن يحول الفساد من ممارسة تحتوى على كثير من الربح وقليل من الخطر إلى مسألة تحتوى على قليل من الربح وكثير من الخطر[6].

إن من بين الإدارات التي يمكن استخدامها كمدخل لعلاج ظاهرة الفساد الإداري والمالي ما يلي[7]:

- **إدارة الصراع:**

إن نفس الإنسان تختلج بجوانب الخير والشر، وإن النفس أمارة بالسوء ولذلك نجد الإنسان في صراع دائم مع النفس، فلا بد لنا من إدارة الصراع الداخلي الذي يشعر به الفرد عن طريق ما يلي:

✓ تزويد الفرد بالقيم والاهتمام بالتنشئة الاجتماعية السلمية المدعمة للقيم والمفاهيم الإسلامية في مجال العمل؛

6-جورج مودى ستاورت، تكلفة الفساد، مركز المشروعات الدولية الخاصة cipe، مصر، 1999، ص5.

7- محمود حسين الوادي، تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص ص 276-280.

✓ العمل على تحديد معيار للرواتب يوافق مستوى المعيشة السائد في المجتمع وظروف الغلاء حتى يشعر الفرد بالرضا عما يتقاضاه ولا يشعر بالصراع بين قوى الشر المتمثلة في الرشاوى والتزوير وغيرها وبين قوى الخير النابعة من فطرته القومية التي فطر الله الناس عليها.

- **إدارة الذات:**

إدارة الذات أمر مهم جدا، ويقصد بها الطرق والوسائل التي تعين المرء على الاستفادة القصوى من وقته في تحقيق أهدافه وخلق التوازن في حياته ما بين الواجبات والرغبات والأهداف "إدارة الذات",

فيجب على الفرد أن يعمل جاهدا أن يعمل جاهدا في إدارة ذاته ليبعدها عن الشبهات وطريق الحرام محققا بذلك أهدافه بالحلال ومبتعدا عن طريق الحرام.

- **إدارة التغيير:**

يقصد بإدارة التغيير: "سلسلة من المراحل التي من خلالها يتم الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع الجديد، أي أن التغيير هو تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة، "إدارة التغيير والموارد البشرية".

ومن ضمن المتغيرات التي تفرض على المجتمع التغيير: (درجة المعانات من قسوة الوضع الحالي – مدى وضوح الفوائد والمزايا التي سيحققها هذا التغيير).

وبالنسبة لموضوع البحث وهو (الفساد الإداري) نجد أن درجة المعانات من قسوة الوضع المعايش بسبب الفساد الإداري والمالي يتوجب علينا الاستفادة من إدارة التغير للانتقال بالوضع إلى نقطة توازن أفضل.

- **إدارة الأزمات:**

لا يعتبر الفساد الإداري والمالي أزمة بحد ذاته فقط بل هو مولد لأزمات متعددة داخل المنظمة، ولعلاج الفساد الإداري من منظور (إدارة الأزمات) يمكن إتباع الخطوات التالية:

✓ تكوين فريق عمل متكامل يعمل بتعاون للقضاء على الفساد الإداري ومسبباته داخل المنظمة؛

✓ حل المشكلات المصاحبة للفساد الإداري بتحديد المشكلة وإجراء المشورة ومن ثم اختيار الحل الأنسب من الحلول المتاحة للخروج من الأزمة.

- **الإدارة بالأهداف:**

وهذا المدخل يؤكد على ضرورة العمل الجماعي بروح الفريق، والمشاركة الفعالة والإيجابية بين الرئيس والمرؤوس، ويحقق الرقابة الذاتية من أجل تحقيق الأهداف، وحيث أنه من أحد أسباب الفساد الإداري غموض الأهداف وعدم وضوحها، وجب على كل منظمة تسعى إلى علاج ظاهرة الفساد الإداري أن تمارس أسلوب الإدارة بالأهداف.

- **إدارة الاتصالات:**

ويعني الاتصال تبادل المعلومات ووجهات النظر والتعبير عن المشاعر والأحاسيس، وفي إدارة الاتصالات يجب تشجيع الأسئلة وتبادل الأفكار المطروحة بين الموظفين وتوجيه النقد للعمل الخاطئ في الوقت المناسب وإيجاد مناخ إيجابي للاتصال يسمح بتقبل أفكار الآخرين.

وحيث أن من أحد مسببات الفساد الإداري هو عدم كفاية الاتصالات بين الرئيس ومرؤوسيه، كان لابد من الاهتمام بإدارة الاتصالات وممارستها بفعالية حتى يستطيع المدير أن يقوم الوضع الخاطئ داخل المنظمة في الوقت المناسب.

- **الإدارة بالمشاركة:**

يقصد بالإدارة بالمشاركة:" المشاركة في القدرات والأداء مع الجميع والاعتماد على الإجماع، فيجب على كل فرد في المنظمة أن يكون له رأي وصوت مسموع حتى يعتبر نفسه جزء من المنظمة ويتولد في داخله الولاء لها (الصعوبات في تنفيذ الإدارة بالمشاركة).

إن هذا الاتجاه حث عليه الإسلام قبل الإدارات الحديثة، يقول جل وعلى:

- **إدارة الجودة:**

تسعى إدارة الجودة إلى التحسين المستمر، والتحسين المستمر الذي تسعى إليه الجودة لا يختصر فقط على الخدمة أو السلعة، بل يتعداه ليشمل مستوى الكفاءة في الأداء الوظيفي وتنمية العلاقات المبينة على المصارحة والثقة بين العاملين في المنشأة.

وهذا الاتجاه ليس بجديد على الفكر الإسلامي، يقول تعالى في وصف القرآن:

فإذا راعت المنظمة الجودة في أدائها على المستوى الذاتي وعلى مستوى المنظمة ابتعدت عن أحد مسببات الفساد الإداري.

- **إدارة الإبداع:**

حيث أن أحد مسببات الفساد الإداري هو قتل الرئيس للإبداع لدى المرؤوسين خوفا من أرقهم وخوفا على منصبهم من الضياع، فيمن للمدير الناجح أن يستخدم أسلوب إدارة الإبداع وعدم كبت المواهب داخل الموظفين وإدارتها على الوجه الأكمل بما يخدم مصلحة العمل وليس كبتها لخدمة المصالح الذاتية.

الهندرة (إعادة هندسة العمليات الإدارية):

وتعرف على أنها: "إعادة التفكير الأساسي وإعادة التصميم الجذري للعمليات الإدارية لتحقيق تحسينات جوهرية في معايير قياس الأداء الحاسمة مثل التكلفة والجودة والخدمة والسرعة، وهو منهج لتحقيق تطوير جذري لأداء الشركات في وقت قصير نسبيا" (إعادة هندسة العمليات الإدارية).

ويضيف المقال المنظمات ذات الوضع المتدهور والأداء المتدني هي من أكثر المؤسسات التي تحتاج إلى عملية الهندرة وإعادة هندسة العمليات الإدارية، وهذا الوصف ينطبق على المنظمات التي تعاني من الفساد الإداري.

- **الإدارة بالاتفاق:**

ويقصد بهذا الاتجاه: "مجموعة من التوقعات المشتركة بين إدارة المدرة والعاملين بها بحيث ينظرون إليها بعد الاتفاق على أساس أنه عقد نفسي بينهما مع الالتزام به سلوكيا، بحيث يتولد عن هذا الاتفاق ثقة متبادلة بشرط أساسي وهو الإيمان المتبادل بالشخص وبقدراته وإمكاناته واستعداده.

إن الإدارة بالاتفاق تقوم على:

- ✓ وضع تصور لمتطلبات العاملين في المنظمة وطرق الوفاء به؛
- ✓ وضع تصور لمتطلبات المنظمة من العاملين؛
- ✓ تحديد متطلبات كل فرد داخل المنظمة اتجاه الآخرين عن طريق الاتفاقات الفردية والجماعية؛
- ✓ إن الطريق لعلاج ظاهرة الفساد الإداري يحتاج إلى هذا الأسلوب لتحديد متطلبات العاملين اتجاه بعضهم البعض واتجاه المنظمة، ومتطلبات المنظمة من عامليها لتكون الصورة واضحة وبعيدة عن الغموض وليشعر الفرد بالولاء للمنظمة التي يعمل بها، ويبعد عن الصراعات الداخلية التي يمكن أن يشعر بها نتيجة تصارع قوى الخير والشر داخله.

ب. التربية الإسلامية ودورها في محاربة الفساد الإداري:

حين تضعف الديانة تضمحل الأمانة، وتظهر الخيانة، وتباع الذمم، وتسترخص أرواح الناس، وتستباح حقوقهم، وينتج عن ذلك فساد الأحوال، وتأخر العمران، وتقهقر الحضارة؛ إذ يسود أهل الجهل والغش، ويؤخر أولو العلم والنصح، وذلك من أمارات الساعة.

إن الأمانة لا توجد إلا حيث يوجد العدل، وإذا ساد الظلم ولدت معه الخيانة، وبالعدل والأمانة تزدهر الحضارة، وتتقدم الدول والأمم، ويعرف الناس حقوقهم وواجباتهم، وفي القرآن نجد الأمر بالأمانة، والنهي عن الخيانة، والتشديد في ذلك، كما نجد اقتران الأمر بالأمانة مع الأمر بالعدل؛ لأنهما صنوان، كما أن الخيانة والظلم أخوان [إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالعَدْلِ] {النساء:58} فأمر سبحانه بالعدل والأمانة.

وامتدح عز وجل أداء الأمانة، وجعله من أوصاف المؤمنين، ومن أوصاف المصلين [وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ] {المؤمنون:8}. ونهى سبحانه المؤمنين عن الخيانة [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَخُونُوا اللهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ] {الأنفال:27} وفي القرآن أيضاً [إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الخَائِنِينَ] {الأنفال:58} وفيه أيضاً [وَأَنَّ اللهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الخَائِنِينَ]{يوسف:52

ألا وإن من أعظم أسباب تفشي هذا الفساد المالي والإداري في بلاد المسلمين قلة الاحتساب على أصحابه بالنصيحة والتذكير والمحاسبة حتى أمنوا العقوبة، فملئوا أرصدتهم بالأموال على حساب حياة الناس وضروريات عيشهم.. ولإيقاف هذا الفساد الذي خلف هذه الكوارث فلا بد من الاحتساب في هذا الشأن العظيم كما يُحتسب في سائر المنكرات الأخرى، وليس ما يقع على الناس من ضرر في ضروريات حياتهم بأقل مما يقع عليهم من ضرر في أخلاقهم وأفكارهم؛ لأن العبد لا يتأتى له القيام بالعبودية الحقة لله تعالى إلا عند تحصيله لضروريات العيش الكريم، وإلا كانت الأخلاق الرذيلة، والمصائب العظيمة[8].

لعله من المهم هنا الإشارة إلى دور التنشئة الإسلامية في حياة الفرد باعتبارها الوسيلة المثلى التي تغطي بشمول وتوازن كل جوانب النمو المختلفة ضمن منطق نظرتها المتكاملة الشاملة التي تحقق للإنسان أقصى ما يستطيعه من سعادة وسلام وإنتاج ماديا ومعنويا، حيث يمكن إجمال أبعاد ومجالات التنشئة الإسلامية في الآتي،

8- إبراهيم بن محمد الحقيل، الفساد المالي والإداري، ضياع الأمانة وبيع الذمة، خطبة جمعة، 17/12/ 1430 هـ

- التربية الإيمانية والروحية؛
- التربية الاجتماعية؛
- التربية العقلية؛
- التربية النفسية؛
- التربية الأخلاقية؛
- التربية الجنسية.

فإذا أضفنا إلى كل ما سبق القول بأن الإسلام يحث الموظف أصلا على إتقان العمل ومراقبة الله عز وجل وحفظ الأمانة وعدم الغش، والحرص على الوقت ولعن الراشي والمرتشي وعدم أكل المال العام وقضاء حوائج الناس وغير ذلك من قواعد العمل الناجح المنتج تتبين لنا أهمية اللجوء إلى التربية الإسلامية والتمسك بقواعدها باعتباره المصدر الأول والأهم في إعداد الموظف السوي ووقاية مجتمعه من الفساد[9].

ثالثا: الإصلاح الإداري

تهدف عمليات الإصلاح الإداري إلى إدخال تغييرات أساسية في أنظمة الإدارة العامة بما تكفل تحسين مستويات الأداء ورفع كفاءة النظم الإدارية القائمة من خلال تغيير المعتقدات والاتجاهات والقيم والبيئة التنظيمية وجعلها أكثر ملاءمة مع التطور التكنولوجي الحديث وتحديات السوق وتخفيض نسبة القلق المواطنين، والنوعية في تقديم الخدمات مع تقليص التكاليف وتحويل إدارة الخدمات من أسلوب البيروقراطية إلى الأسلوب التجاري أو الاقتصادي سواء عن طريق التخصيص أو عن طريق التشغيل الذاتي لخدماتها بإيجاد أساليب أكثر مرونة.

ومن الجدير بالذكر أن الحاجة إلى الإصلاح لا تنتهي أبدا وإنما هي عملية ديناميكية مستمرة ولا تعني الحاجة إلى الإصلاح أن هناك حالات مرضية تستوجب العلاج وإنما تبقى الحاجة إلى التطوير باقية بقاء المنظمة أو الجهاز الإداري ككل.

إن الإصلاح الإداري يتطلب النظر للجهاز الإداري نظرة شمولية وترى فيه وحدة واحدة، باعتباره جزء من البيئة العامة التي يعمل فيها.

ويهتم الإصلاح الإداري بكل العمليات الهادفة إلى إعداد أجهزة الإدارة في الدولة، بما في ذلك الأفراد، المعدات، الوسائل، إعدادا علميا يجعل تحقيق الدور الإستراتيجي للجهاز الإداري أمرا ليس ممكنا فحسب، ولكن أمرا اقتصاديا[10].

---

9 -تاج السر محجوب، النزاهة والشفافية والإدارة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006،ص ص443-445.

10- القريوتي محمد قاسم، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص ص16-17.

1. أهداف الإصلاح الإداري

يمكن تلخيص أهداف الإصلاح الإداري ما يأتي:

أ. تبني توجهات الإدارة الإستراتيجية في مختلف مجالات العمل من خلال تنمية قدرات منظمات الجهاز الإداري على التعامل مع البيئة الداخلية والخارجية.

ب. تبني الأنماط والمداخل الحديثة في البناء التنظيمي وإعادة تصميم الهياكل التنظيمية لمنظمات الجهاز الإداري لتحقيق المرونة والاستجابة لمتطلبات التغيير والتطور والتكيف مع عوامل ومتغيرات البيئة.

ج. إشاعة مفاهيم اللامركزية الإدارية والابتعاد عن مركزية اتخاذ القرار وتنمية مهارات التفويض لدى القيادات الإدارية وتمكين الإدارات الوسطى والتنفيذية لتحمل المسؤولية والاضطلاع بتنفيذ العمليات والأعمال الإدارية.

د. اعتماد شمولية تقويم الأداء للمنظمات من خلال الأهداف المحددة لها مع التركيز على المسؤولية الاجتماعية لتلك المنظمات نحو المجتمع بما يشمل تقويم الجوانب الأدائية للعمليات والأعمال المنجزة والتكاليف المالية وحجم الاستثمار وأداء العاملين وربطها بمتطلبات تطوير المجتمع.

ه. استيعاب المتغيرات الحاصلة والمتوقعة في حجم الموارد البشرية من حيث الكم والنوع على مستوى منظمات الجهاز الإداري وتنمية قدراتها وتبني قيم العمل الجماعي وتعزيز الإبداع والتطور.

و. العمل على تنمية الاتجاهات الايجابية نحو العمل والانتماء إليه والتوسع في مجالات التأهيل والتدريب والتطوير.

ز. دعم الجهود نحو الارتفاع بمستوى الإنتاج والإنتاجية والنوعية وتطبيق الإجراءات المتعلقة بالجودة واعتبارها من مسؤولية الجميع وأن خدمة الزبون مسؤولية دائمة للمنظمات والعمل على الوصول للمواصفات القياسية.

ح. اعتماد الأساليب التي تحقق الكفاءة الاقتصادية وفي مقدمتها رفع مستويات الإنتاج وتقليص التكاليف واتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار وخطط وأساليب الإنتاج.

ط. تطوير صيغ وأساليب وإجراءات العمل الإداري والقوانين والتشريعات ذات العلاقة بما يسهم في تحقيق السرعة والدقة في واتخاذ القرارات.

ي. التوسع في الاعتماد على التقنيات الحديثة وصولاً إلى المنظومات الإلكترونية تمهيداً لبناء مشاريع الحكومة الإلكترونية وتعزيز نشاط البحث والتطور في هذه المجالات بما يوسع من آفاق المساهمة في تطوير التكنولوجي المتقدمة.

ك. تنمية قدرات المنظمات المعنية بإدارة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودعمها وتعزيز دورها في توجيه الموارد نحو الاستثمار ذات المردودات الأوسع.

ل. تطوير القدرات الذاتية لمنظمات الأجهزة الإدارية في سعيها لمسايرة التغيير وتشخيص وحل المشكلات والمعوقات ووضع الخطط للتطورات المستقبلية من خلال التركيز على أهمية وضع وتحديد الأهداف العامة بأبعادها الكمية

والنوعية والزمنية لاستخدام أساليب وتقنيات التخطيط لتحقيق تلك الأهداف بما يتوفر في التخطيط من مرونة وقدرة للمستجدات الحالية والمستقبلية.

2. الإصلاح الإداري للفساد في المجتمع:

هناك بعض الآليات والسياسات والإجراءات التي يمكن إتباعها لتحقيق الإصلاح للقطاعات التي عانت من الفساد الإداري والمالي ومنها[11]:

أ. إصلاح النظام المصرفي والسيطرة عليه لمنع سارقي المال العام من الاختباء والتخفي فيه؛

ب. تكوين مؤسسات رقابية مستقلة تشرف على مراقبة العمل في الهيئات الحكومية والخاصة على حد سواء؛

ج. الحد من البيروقراطية المعقدة الروتينية والحد من وضع العراقيل أمام مصالح الناس، فهذا الأمر يجعل المواطن يلجأ إلى طرق ملتوية لإنهاء معاملته وتيسير أمره بالرشوة مثلا؛

د. الردع القانوني؛

ه. تحسين الوضع المادي للموظف حتى لا يحتاج ويذهب لأخذ الرشوة؛

و. تطوير القواعد النظامية المطبقة؛

ز. تبني نظم حديثة توفر حماية أفضل؛

ح. إزالة جميع المعوقات التي تمنع من الحصول على التعويض ومحاسبة الجاني؛

ط. الاهتمام بأخلاقيات الوظيفة العامة؛

ي. إشعار الموظف العام بالمسؤولية الملقاة عليه؛

ك. تكثيف الجهود الخاصة بالتوعية الإدارية؛

ل. تفعيل دور التدريب العملي لكي يؤدي دوره في توجيه الموظف إلى سبل اكتتاب الأخلاقيات الإدارية الحميدة والالتزام بها سلوكيا ومهنيا.

3. السياسات الواجب اعتمادها للوصول لإستراتيجية الإصلاح الإداري:

أ. إعداد أدلة تنظيمية حديثة لاستخدامها كمراجع للمستويات الإدارية المختلفة تتضمن تحديد الواجبات والمسؤوليات وخطوط السلطة والصلاحيات والعلاقة بين الإدارات المختلفة من أجل خلق علاقات عمل واضحة تتفادى الازدواجية والتداخل في إنجاز الأعمال.

ب. تطوير القيادات الإدارية وتعزيز التراكم المعرفي لديها من خلال إشاعة الأساليب الإدارية الحديثة في العمل وخاصة أساليب اتخاذ القرارات والتحفيز من خلال تطوير المهارات الإدارية والفنية عن طريق دورات تأهيلية وتطويرية تم التخطيط لها.

ج. إشاعة مفاهيم الديمقراطية والعمل الجماعي والمشاركة في اتخاذ القرارات لتعزيز القناعة والولاء لدى العاملين في منظمات الجهاز الإداري وتقليل مقاومة التغيير التي تصاحب عمليات التطوير والعمل على رفع الروح المعنوية.

---

[11] حمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص ص280-281.

د. التركيز على اعتماد أساليب المحافظة على الموارد البشرية وتعزيز دورها في العملية الإنتاجية بما يشمل ذلك السعي إلى ربط الأجر بالإنتاجية وتطبيق معايير لتقويم أداء العاملين ومراعاة ظروف العمل وتحسين البيئة وتعزيز دور السلامة المهنية.

ه. العمل على وضع برنامج وظيفي شامل يحقق الاستثمار الأفضل لقدرات ومجهودات الموارد البشرية ويستند إلى مجموعة من الدراسات الشاملة من دراسات تخطيط القوى العاملة وتحليل الأعمال ووصف الوظائف واحتساب أعباء العمال واختيار العاملين وإعادة توزيعها وغيرها وصولا إلى الارتفاع بمستوى الأداء الفردي والجماعي.

و. زيادة فعالية العملية التدريبية بمختلف أنواعها وربط التدريب بتقويم الأداء وتعزيز حالات الإبداع والتطوير والعمل على وضع خطط تدريب تتناسب مع الاحتياجات التي تحددها منظمات الجهاز الإداري والتعاون بين مراكز ومعاهد التدريب على تلبية تلك المتطلبات بمستوى علمي ومهني عال.

ز. الاهتمام ببرامج تقويم الشفافية والنزاهة والمساءلة الإدارية ومكافحة الفساد الإداري لتعزيز انتماء الموظف لوظيفته والتزامه بأخلاقيات وقيم العمل التي تعكس المستوى العالي من الإخلاص والتفاني.

ح. استخدام التقنيات الحديثة في بناء قواعد المعلومات للإسهام في دعم عمليات وضع الأهداف وتحديد السياسة واتخاذ القرارات.

ط. تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الإنتاجية والخدمية تجاه المستهلكين لمنتجاتها وخدماتها من حيث النوعية والصلاحية وجودة الاستخدام وحماية البيئة من خلال الالتزام بشروط المحافظة عليها سليمة من التلوث والأضرار الأخرى.

ي. تطوير الأساليب والإجراءات المعتمدة من قبل منظمات الجهاز الإداري لتتماشى مع متطلبات التطور والنهوض بالأداء وتقديم الخدمات للمواطنين.

ك. توفر المستلزمات اللازمة للتأهيل لتطبيق المواصفات القياسية في الإنتاج والخدمات.

ل. تعزيز أواصر التعاون مع المنظمات والهيئات والمراكز المحلية والإقليمية ذات العلاقة لتنفيذ مشاريع إدارية مشتركة.

4. أهمية الحوكمة في الإصلاح الإداري:

إذا أردنا أن نختصر مفهوم الإصلاح الإداري سواء بالمعنى الجزئي الضيق أو بالمعنى الشامل الواسع نستطيع أن نقول بأن هذا المفهوم يتراوح بين تنظيم الجهاز الإداري في الدول على أسس علمية سليمة تكفل تحقيق الأهداف المرجوة منه أي أنه يعني تنظيم هذا الجهاز من حيث أساليب وطرق العمل فضلاً عن تنظيم شؤون العاملين فيه.

أما المعنى الواسع فهو يذهب إلى المدخل الذي ينظر إلى الحكومة أو المجتمع كنظام يتكون من هياكل مختلفة تؤدي وظائف متنوعة وأن هذه الهياكل مترابطة ومتناسقة فيما بينها وبالتالي فإن أي خلل في أحدها يقود إلى اختلال الهياكل الأخرى مما يعني أن المفهوم الشامل يتمحور حول إدخال أنماط تنظيمية جديدة بحيث تلائم أنواع النشاط الجديد مع إدخال نظم وقواعد وإجراءات للعمل داخل هذه الأنماط الجديدة بالإضافة إلى تحقيق العلاقات الإشرافية والإدارية

والاستشارية بين هذه التنظيمات من ناحية وبين التنظيمات الجديدة والقديمة من ناحية أخرى فضلاً عن توفير القيادات النشطة والواعية المؤمنة بهذه السياسات وكذلك التركيز على أهمية الموارد البشرية باعتبارها العنصر الحاسم في تنفيذها وإحداث التغيير المطلوب والتركيز المكثف على أن تكون مخرجات منظمات الجهاز الإداري تتسم بالنوعية والجودة لتحقيق المساهمة الفاعلة في الارتقاء بمستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية نستطيع أن نستنتج من المعنى السابق أن الهدف الأساسي لعملية الإصلاح الإداري هو نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها بفعالية عالية وبالمحصلة النهائية تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للفرد والمجتمع.

وبعد هذا المستوى من التحليل يمكن أن ننظر إلى هذه النتيجة من منطلق مفهوم الحوكمة ولا يخفى علينا أنها بأبسط التعابير لا تتعدى وجود نظم معينة تحكم العلاقة بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء بشكل عام أي أنها تشمل مقومات معينة لتقوية المؤسسة ودورها وتأثيرها في المجتمع على المدى البعيد وكذلك إذا أردنا التأكيد على هذا المفهوم نقول بأن ظهور مفهوم الحوكمة ابتداء كان في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية وتزايدت أهمية هذا المفهوم في إدارة المنظمة عموماً نتيجة للاتجاه العام في التحول باتجاه النظم الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على المؤسسات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي هذا المفهوم بمعناه الواضح يشير إلى الترابط بين مفهوم الحوكمة والإصلاح الإداري سواء من حيث المسببات والإجراءات أو من حيث الأسس والأهداف وكذلك هناك تفاعل وتغذية عكسية فيما بين الآليات المعتمدة في تحقيق كل منها، فالإصلاح الإداري ونظام الحوكمة تعني في جوهرها التغيير باتجاه التقدم والتطور وباتجاه تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

5. الإصلاح الإداري والفساد الإداري والمالي:

يتجاهل البعض الارتباط القائم بين الإصلاح والفساد،كأن لا علاقة لأحدهما بالآخر؟فالمعركة الحقيقية هي مع الفساد وليس الإصلاح، فمكافحة الفساد واجتثاثه هو مدخل لأي إصلاح وهو مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولابد أن تكون المعركة المصيرية معه، فإما أن نقضي عليه لنبقى للغد القادم، وإما يقضي الفساد علينا، فلا نكون عند مجيء الغد ولا تكون أية أفكار حملناها عن الإصلاح.

6. الإصلاح الإداري الإلكتروني:

إن الإدارة الرقمية أو الإلكترونية هي المدرسة الأحدث في الإدارة التي تقوم على استخدام الإنترنت وشبكات الأعمال في إنجاز وظائف إدارة (التخطيط، التنظيم، القيادة، والرقابة الإلكترونية)، ووظائف الشركة (الإنتاج، التسويق، المالية، الأفراد، تطوير العمليات والمنتجات والخدمات بطريقة التشبيك الإلكتروني)[12].

من بين الوسائل المتطورة الكثيرة لمكافحة الفساد سلّطت الأضواء مؤخرا على الحكومة الإلكترونية، حيث تستخدم تكنولوجيا الاتصالات مثل الانترنت والهواتف الخلوية لتحسين وتطوير سير أعمال الحكومة ولتمكين أكبر عدد من الناس من حيازة المعلومات، والحكومة الالكترونية تشمل نشر المعلومات على موقع من مواقع الانترنت حيث يمكن

12- نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص150.

للمواطنين أن يحصلوا على طلبات لخدمات حكومية متنوعة .وتتضمّن أيضا تسلّم الخدمات فعليا كتقديم وتسجيل بيان الضرائب وتجديد الرخص . وهناك اكتتابات أكثر تعقيدا تشمل معالجة المدفوعات الفورية.

وقد ظهرت خدمات الحكومة الإلكترونية في العالم بعد انتشار الإنترنت، وهي ترمي عموما إلى غايتين: تسيير شؤون المواطنين، وتحسين كفاءة الإجراءات الحكومية من خلال مواقع مكرسة على الإنترنت.

وقد راكمت الدول المتقدمة حصيلة من المعارف المتصلة بمبادرات الحكومة الإلكترونية، ذلك أن مؤسسات استشارية كبرى في هذه الدول تقوم بتصميم وتنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية تؤازرها مؤسسات مختصة للدراسات والأبحاث ولتطوير البرمجيات،وتتمحور هذه المبادرات حول أولويات المواطن ومتطلباته، ولابد من بناء أطر معرفية مشابهة للخدمات الحكومية تنتقل بها الدول العربية إلى مصاف غيرها من دول العالم المتقدمة.

وسيتطلب هذا حيازة المعرفة على عدة مستويات، وتنفيذ برامج تكفل متابعة تطوير خدمات الحكومة الإلكترونية واستحداث أطر العمل الحكومي ذاتها وفقا لمقتضيات الإصلاح الإداري[13].

7. التخفيف من الفساد من خلال الحكومة الالكترونية:

إن عملية بناء جهاز تسليم فوري عن طريق الكومبيوتر تتطلّب بحدّ ذاتها أن تكون هناك قواعد وإجراءات قياسية عبر المناطق وأن تكون واضحة ومحدّدة وبالتالي قابلة لأن تدوّن في الكومبيوتر . وهذا يخفّف من إتباع الطرق الاستنسابية وتوفير الفرص للأعمال الاعتباطية المتوافرة للموظفين المدنيين عندما يتعاملون مع مقدمي الطلبات على أساس الحالات الفردية، بالإضافة إلى ذلك، بما أن هناك إمكانية للكشف عن الأعمال الخاطئة فالخوف من الإحراج الناتج عن هذا الأمر يكون رادعا عن القيام بأعمال الفساد.

رغم وجود تدقيقات حسابية قليلة مستقلة تكشف عن تأثير الحكومة الإلكترونية على الفساد، فإن أبحاثا ميدانية عدة في البلدان النامية أثبتت وجود تأثير على" أعمال [14].

رابعا: الاستنتاجات والتوصيات

من خلال القيام ببحثنا هذا تم استخلاص النقاط التالية:

1. نظرا لاستعمال السلطة والإهمال الكبير من الإداريين لأفراد المجتمع أدى ذلك بدوره إلى انتشار الفساد الإداري والمالي.

2. قد تتأثر عدة جهات أخرى من جراء الفساد الموجود في مختلف الإدارات العمومية بشكل مباشر أو غير مباشر وهذا نظرا للمسؤولية والسلطة السياسية للدولة على هذه الإدارات.

3. هناك عدة حلول سواء من المنظور الإسلامي وذال تحت شعار لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها، أو منظور الإدارة الحديثة للقضاء على الفساد الإداري والمالي.

13- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي، مؤسسة محمد بن راشد المكتوم، 2009 ، ص ص140-142.

14- سبهاش بهاتناغار، الحكومة الالكترونية وحيازة المعلومات، مقال من الإنترنت.

4. تعتبر أنظمة تكنولوجيا المعلومات الإدارية المعدة من طرف الإدارة أداة كافية للتقليل من الصراعات الموجودة بين الإدارة والمواطن وتحسين الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع.

5. نظرا لعدم وجود الترابط بين مختلف الإدارات وكذلك وجود معلومات غير كافية لبناء البيئة الإدارية الإلكترونية الجزائرية فإنها ليست مؤهلة بالمستوى الكافي للقيام بالإصلاح الإداري الإلكتروني.

المراجع المعتمدة:

1. ا.د يحي غني النجار، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، مقال من الإنترنت.
2. هاشم الشمرتي، ايثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، مرجع سابق، ص ص23-24.
3. محمد سعيد العمور، مظاهر الفساد في النشاط الاقتصادي بدول مجموعة (سي. دي. أو) الإسلامية ، الجامعة الإسلامية بالنيجر، بدون سنة، ص ص
4. جورج مودى ستاورت، تكلفة الفساد، مركز المشروعات الدولية الخاصة cipe، مصر، 1999، ص5.
5. محمود حسين الوادي، تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص ص 276-280.
6. تاج السر محجوب، النزاهة والشفافية والإدارة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006،ص ص443-445 .1
7. القريوتي محمد قاسم، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص ص16-17.
8. نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص150.
9. سبهاش بهاتناغار، الحكومة الالكترونية وحيازة المعلومات، مقال من الإنترنت.
10. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي، مؤسسة محمد بن راشد المكتوم، 2009، ص ص140-142.